

## مؤسسات الأمة بين الاستهداف والتجدد

## مقدمة

عندما نحاول دراسة تأثير "الداخل" و"الخارج" في موضوع مؤسسات المجتمع الأهلي؛ فإننا نجد أنفسنا بإزاء جملة تحديات. سيجري التركيز منها على تحديين أساسيين في هذه المساهمة. يتعلق التحدي الأول بالاتفاق داخل المجتمع بشكل عام وفي أوساطه الفاعلة خصوصاً على تعريف المجتمع الأهلي ودوره وماهيته. فالمعروف أن الساحة الفكرية شهدت وتشهد نقاشاً حول طبيعة العمل المؤسسي غير الرسمي داخل المجتمع. وما إذا كان هذا يعني أن المجتمع مجتمع "أهلي" أم "مدني"<sup>(1)</sup>. وإذا أردنا مقارنة هذا التحدي فإننا نجد أنفسنا بإزاء مجموعة أسئلة تطرح نفسها بحثاً إجابات تمهد الطريق لرؤية شمولية لذلك العمل المؤسسي المجتمعي، تخرجه من الاختناق داخل أطر البحث النظري البحث، وتساعد على تفعيله ليحقق أهدافه العملية الحساسة.

من هذه الأسئلة: هل هناك فرق جذري بين المجتمع الأهلي والمجتمع المدني؟ وإذا كان الفرق موجوداً على المستوى النظري المفاهيمي؛ إلى أي مدى يمكن اعتبار مفهوم المجتمع المدني مفهوماً "مستورداً" حتى حين ننظر إليه على المستوى التطبيقي داخل مجتمعات الأمة؟ وهل يستتبع هذا بالضرورة وجود مفارقة بين المفهومين بحيث يصعب التنسيق (ولو مرحلياً) بين من يتحرك في إطارهما داخل المجتمع العربي والإسلامي؟ وهل يمكن اعتبار هذا الخلاف نوعاً من "الترف" الفكري، أم أن هناك خطورة معرفية أساسية في تبني مصطلح مفهوم المجتمع المدني ودلالاته للعمل بشكل مؤسسي منفصل عن الدولة داخل المجتمع، قياماً بمجموعة من الوظائف التي تؤدي إلى إصلاحه؟ وبالتالي إلى أي درجة يجب أخذ الفرق المفاهيمي بعين الاعتبار عند

الحكم على نشاطات مؤسسات المجتمع الأهلي (أو المدني) وتقويمها والاستفادة من الدروس المستفادة من عملها وحركتها على أرض الواقع؟ وأخيراً، هل يمكن أخذ عامل الزمن وسيرورة التفاعل بين النظرية والواقع بالاعتبار، عند محاولة حل الإشكالات العملية التي يمكن أن تترتب على الفروق الموجودة بين بعض التصورات والتطبيقات السائدة لفهوم العمل المؤسسي المجتمعي، والتصورات الأخرى الأكثر دقة له على المستوى المعرفي؟

أما التحدي الثاني؛ فإنه يتعلق بتحديد وتحرير المحددات والأطر النظرية والعملية في مسألة التعامل مع الخارج، والاستفادة من دعمه وتأثيره وتجربته وخبرته مادياً ومعنوياً من قبل المؤسسات الفاعلة في المجتمع أهلياً كان أو مدنيّاً. وفي إطار هذا التحدي يمكننا أيضاً الحديث عن جملة من الأسئلة الهامة التي تطرح نفسها بإلحاح: فهل يمكن مثلاً اعتبار أي تعامل مع الآخر الخارجي مرفوضاً من باب تجنب الشبهات وسدّ الذرائع النظرية والعملية؟ وهل يمكن فعلاً لمؤسسات العمل المجتمعي أن تعمل داخلياً بشكل كلي، وفي معزل عن المنظومة السياسية والثقافية والحقوقية العالمية؟ أم أن بالإمكان الوصول إلى أطر من العلاقة تساعد تلك المؤسسات على تحقيق أهدافها الأصيلة، دون أن يتم توظيفها لتحقيق أهداف أخرى، ربما تتناقض كلياً مع تلك الأهداف الأصيلة؟ وهل يمكن القول بأن كثيراً من الأزمات والخلافات التي تنتج عن هذا الموضوع تدخل في الحقيقة في إطار قضية ثقافية أكثر شمولاً تتعلق بتصورتنا للعلاقة مع "الآخر" على جميع المستويات، وفي مختلف المجالات؟ بمعنى: هل يمكن القول بأن العمل على تحرير القول في هذه القضية الأكثر شمولاً هو الذي سيساعد على إيجاد إجابات حاسمة على

الأسئلة والإشكالات التي تُطرح في موضوع علاقة مؤسسات العمل المجتمعي بالخارج؟

وسنحاول في هذا البحث الإشارة إلى بعض ملاحظات عمل مؤسسات المجتمع الأهلي في المجتمعات العربية والإسلامية، في إطار التحديين المذكورين أعلاه، عبر سياقٍ يحاول الإجابة على الأسئلة المطروحة في كلٍّ منهما، محاولين أن نطرح في مضمون البحث وخاتمه جملة عناصر واقتراحات أولية، قد تساهم مع غيرها من الأبحاث والدراسات في بناء رؤية متكاملة تساعد على تجاوز الإشكالات التي تحيط بموضوع العمل المؤسسي الأهلي، وتُمكنه من تحقيق أهدافه الأصيلة في الأمة.

**هل المجتمع أهلي أم مدني؟ وهل ينبثق مفهوم العمل المؤسسي المجتمعي من ثنائية صراع (الدولة/المجتمع)؟**

عند البحث في الإطار النظري للموضوع؛ نجد في الأدبيات المطروحة في الساحة الثقافية فروقاً أساسية لدى الباحثين الذين يركزون في دراساتهم على المستوى المفاهيمي للموضوع. فهناك مثلاً حوار متعدد الجوانب حول مفهوم المجتمع الأهلي والمجتمع المدني، ولا يقف هذا الحوار عند البحث في صوابية استخدام اللفظين ودلالات كل منهما؛ وإنما يتجاوز ذلك أيضاً إلى البحث في منطلقات مفهوم العمل المؤسسي المجتمعي المعرفية، بغض النظر عن كونه أهلياً أو مدنياً، وفي المقتضيات العملية للحركة بناءً على تلك المنطلقات. وبما أن وظيفة هذا البحث لا تتمثل في استقصاء منهجي شامل لتلك الفروق؛ فإننا سنستخدم مثالين للإشارة إليها كنموذج لما هو موجود في تلك الساحة.

فعلى سبيل المثال يعتبر الحبيب الجنحاني أحد الباحثين في كتاب "المجتمع المدني وأبعاده الفكرية" أن استعمال مفهوم "مؤسسات الأمة" من قبل الباحث الآخر سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل يتنزل في

الفكر والممارسة الإسلاميين، "وينسف بذلك جوهر مفهوم "المجتمع المدني"؛ فهو مفهوم لا علاقة له بالدين؛ إذ إن أنصاره يعالجون قضايا الناس والمجتمع حسب واقعهم السياسي والاجتماعي، والحلول التي يستنبطونها لهذه القضايا نابعة من معركة الحياة فوق الأرض، ولا علاقة لها بالسماء؛ ذلك أنهم يؤمنون أن الإنسان مسئول عن أفعاله وصانع لتاريخه"<sup>(2)</sup>. والحقيقة أن طرح الإشكالية بهذه الطريقة يوحي بضرورة وجود اختلاف لا مفر من أن يؤدي للخلاف، عند تنزيل المفاهيم على أرض الواقع العملي. فالطرح يوحي، وبأسلوب فيه درجة من التبسيط بأن استخدام تسمية "مؤسسات الأمة" يؤدي إلى ربط النشاط المؤسسي المجتمعي بمعركة ما تجري في السماء منفصلة عن واقع الإنسان، ومنبثقة عن فعاليات الحياة البشرية على هذه الأرض، وهذا تعسفٌ ليس في محله على المستويين النظري والعملي. فعلى المستوى النظري يبدو الفرق واضحاً في مستوى تناول الموضوع من قبل كل من الباحثين. وهذا الفرق أدى منذ البداية إلى انفصال شبه كامل في الآراء والمعطيات؛ فمقاربة الجنحاني للموضوع مقارنة مألوفة عند كثير من الباحثين العرب، وهي تعتمد على استحضار تعريفات المفهوم ومنطلقاته ومعطياته في السياق الغربي، ثم محاولة تتبع تنزيل التعريف والمعطيات في السياق العربي والإسلامي، وأخيراً البحث في درجة "مهارتنا" كعرب ومسلمين في تطبيق المفهوم المنسوخ، بحيث يكون التقييم النهائي لوضعنا، والمقترحات التي تنبني عليه مُستخلصة من عناصر ومراحل السياق البحثي المذكور في الأسطر الثلاثة السابقة<sup>(3)</sup>.

بالمقابل يمكن اعتبار مقارنة إسماعيل جزءاً من مشروعه الكبير والحساس في التأسيس والربط المفاهيمي، الذي يبدأ من نقطة معرفية متناهية العمق في نسق التفكير العربي والإسلامي المعاصر، وهي

صدرت منه عدة أجزاء بإشراف الأمم المتحدة، يصرّح بأنه يفضل تعبير "منظمات العمل الأهلي" على تعبيرات "المجتمع المدني" أو "المنظمات غير الحكومية"<sup>(4)</sup>. لكنه لا يفتأ في مقاله المذكور وفي غيره من المقالات، بل وفي تقرير التنمية نفسه ينتقل بين المصطلحين. إضافة إلى هذا، يمكن لمن يطلع على موقع "المنظمة العربية للجمعيات الأهلية" أن يقرأ في الفقرة الأولى للتوجهات الواردة في "النظام الأساسي" والتي تشكل إطاراً عاماً لبرنامج عمل المنظمات الأهلية العربية ما يلي "إن استشراف الغد وصياغة المستقبل ورسم مؤشراتنا لم تعد حكرًا على النظم والحكام وحدهم؛ بل أصبحت إحدى مهام المجتمع المدني جنباً إلى جنب مع الحكام"<sup>(5)</sup>. هذا فضلاً عن معظم مواد النظام الأساسي للمنظمة أو غيرها من مؤسسات العمل المجتمعي، لا تختلف كثيراً عن مواد وأهداف المؤسسات التي تعمل تحت مسمى ومظلة المجتمع المدني.. هل يعني هذا أن كل تلك المواد والأهداف صحيحة؟ وهل مؤدى كلامنا أنه لا وجود لتأثير مفاهيمي خارجي قد يتطلب إعادة النظر أو التصحيح والتغيير؟ لا بكل تأكيد. ويمكن استخلاص الأمثلة على هذا من قراءة متأنية لمساهمة سيف عبد الفتاح في الكتاب المذكور أعلاه دون حاجة لإعادة عرضها في هذا المقام.

رغم هذا فإن المقصود هنا أن درجة من التفاعل بين النظرية والتطبيق قد تكون أمراً مطلوباً في هذه المرحلة، وإلى مدى زمني غير محدود، في حضم ساحة العمل المؤسسي المجتمعي؛ ذلك أنه ليس من طبيعة حراك النشاط في جميع المجتمعات الانطلاق من الوضوح والنقاء المفاهيمي منذ اللحظة الأولى؛ بل إنه من الممكن التأكيد على أن الوصول إلى المقادير المطلوبة من ذلك الوضوح والنقاء غير ممكنة ابتداءً، دون وجود التفاعل الذي نتحدث عنه، والذي يجب أن يؤخذ بالاعتبار بكل مرونة بعيداً عن

نقطة تفجر عليها وتتجاوزها - وأحياناً بمراحل كثيرة - معظم طروحات المثقفين المعاصرة. والذي لا يدرك مستوى البحث الذي يعمل إسماعيل عليه، ولا يدرك طبيعة أسلوبه البياني والبحثي الذي يتصف بخصوصية شديدة؛ سيقع بالضرورة في سوء التأويل أو سوء الفهم أو كليهما؛ وذلك حين يقع في شبهة الربط بين رؤيته النقدية التحليلية المعرفية لكثير من تجليات المنظومة الثقافية الغربية، وبين تلك الطروحات والآراء النقدية التقليدية الشائعة التي يطلقها بعض النشطاء أو الكتاب عند تناولهم للظاهرة الغربية على مستوى النظرية والواقع.

والحقيقة أن هذا ما دفعنا إلى شيء من الاستفاضة في استخدام الكتاب المذكور مثلاً شديد الوضوح على مآزق العلاقة بين النظري والعملي عندما يتعلق الأمر بمفهوم المجتمع الأهلي أو المدني؛ لأن من الواضح أن محاولة التنظير لمؤسسات العمل المجتمعي بالطريقة السابقة ستؤدي إلى درجة من المفاصلة العملية بين النشطاء الذين يتحركون على أرض الواقع في إطار تلك المؤسسات، ما لم يتم الانتباه إلى أن سيرورة التنظير لا بد أن تضي وتأخذ مداها في موازاة الحركة العملية الواقعية، التي لا تعبّر كثيراً - أقله في هذه المرحلة - عن حجم الاختلاف الكامن في ذلك التنظير. بمعنى أن من الصعوبة بمكان البحث بشكل دقيق عن تجليات ذلك الخلاف النظري على أرض الواقع في المجتمعات العربية والإسلامية؛ حيث نجد مرونة شديدة في استعمال المصطلحين (الأهلي) و(المدني)، وحيث يشيع المصطلحان جنباً إلى جنب بشكل يكاد يجعلهما مترادفين للدلالة على نفس المضمون في كثير من الأحيان.

وفي هذا الإطار نرى مفكراً وناشطاً رئيساً في هذا المجال مثل: نادر فرحاني، المشرف الرئيسي على تقرير "التنمية البشرية في العالم العربي" الذي

الإغراق في روح المطلقات النهائية والأحكام والتصورات القاطعة المانعة..

وربما تجدر الإشارة هنا إلى طرح وجيه كوثراني حين يشرح الإشكالات التي تترتب على استخدام مفهوم **المجتمع المدني**، سواء من ناحية التصاقه الشديد بالتجربة الغربية وتحديدًا بتشكيل حقوق المواطن، أو من ناحيته اللغوية. لهذا يقترح كوثراني استخدام مصطلح **المجتمع الأهلي** "لتوصيف مظاهر العلاقة بين المجتمع العربي في التاريخ، بما هو وعاء لبشر ينتجون سياسة وثقافة وسلعًا وعلاقات تبادل، وبين الدولة بما هي هيئة حاكمة ومنظمة وضابطة لعلاقات هؤلاء البشر"<sup>(6)</sup>. لكن الإضافة التي يقدمها كوثراني تتمثل في استدراكه بأن المقارنة بين المجتمع المدني الحديث والمجتمع الأهلي التقليدي "لا تحمل معنى الاستبدال أو المفاضلة.. فالتاريخ سيرورة وتحولات، والثابت فيه ليس أبدئيًا أو أزليًا؛ وإنما هو معقول ومتمثل أو متخيل في أطر الزمان والمكان؛ أي إن ثمة صورة للماضي تتجدد في الحاضر، وهذه الصورة تتبدل في وظائفها الاجتماعية والسياسية من مرحلة إلى مرحلة.. ولهذا فإن استعادة مظاهر المجتمع الأهلي في التاريخ العربي لا تستهدف (التبشير) بنموذج تاريخي ناجز للمجتمع المدني الحديث في الوطن العربي؛ وإنما ملاحظة الأصول ودراستها، في ضوء حاجة مشروع النهوض العربي إلى الاستمرارية والنقد والتجاوز"<sup>(7)</sup>. فنحن نجد أنفسنا هنا بإزاء خطاب يحاول أن يمهد لمدخل السيرة الزمنية التي نتحدث عنها، والتي لا بد من أخذها بالاعتبار في عمليات التطوير، سواء على مستوى صياغة المفاهيم وتحريرها، أو على مستوى تنزيلها العملي على أرض الواقع.

أما المثال الثاني الذي يعبر عن الفوارق الموجودة بين الباحثين على المستوى المفاهيمي؛ فإنه يتعلق بالنقاش حول مصطلح الصراع أو الصدام بين

الدولة والمجتمع؛ باعتباره أحد المعطيات الخلفية المعرفية الأساسية التي أدت لنشوء مصطلح المجتمع المدني ومؤسساته في الفكر الغربي منذ طروحات لوك وكانط وهيغل.

وباعتبار أن بعض شرائح النشطاء والمثقفين في المجتمعات العربية والإسلامية تقبل هذه المقولة، وتنطلق منها في حركتها العملية؛ فإن عبد الرحمن السالمي يرفض هذا المدخل؛ لأن "العمل على هذه الثنائية: مجتمع/ دولة، يستند إلى مرجعية معرفية مختلفة تُغلب مقولة الصراع على كل المستويات: الصراع بين النوازع المختلفة للفرد، والصراع داخل الأسرة بين الرجل والمرأة والأبناء، والصراع بين الفئات الاجتماعية، وصولاً للصراع مع الدولة، باعتبار أن كلاً من هذه الوحدات إنما تميل بالطبيعة للافتئات على حقوق الفئات الأخرى"<sup>(8)</sup>. بالمقابل يرى السالمي أن فلسفة الاجتماع الإسلامي تركز على الوحدة والشراكة والتعارف على جميع تلك المستويات. وفي حين تقبل تلك الفلسفة وتقر بوجود الاختلاف والتنافس، إلا أنها تضع أطراً مختلفة للتعامل معها، يكمن أحد أوجهها في العودة إلى الله والرسول وأولي الأمر. لهذا يرى الباحث الاختلاف في مفهوم المجتمع المدني جزءاً من الصراع الثقافي مؤكداً أن "النقطة المركزية في هذا الصراع الثقافي تتمثل في المحاولات المستمرة لإضعاف فكرة الدولة وممارستها في مجالنا الحضاري، وكلما ازدادت الدولة ضعفاً ازداد انكشاف المجتمعات، وازداد تعرضها للانقسام والتشردم وظهور التطرف الديني والسياسي".

ورغم الواجهة المعرفية الكبيرة التي تستحق الاعتبار والدراسة في الطرح الوارد أعلاه؛ إلا أن من الضرورة بمكان الحديث بدرجة من الصراحة عن الإشكاليات الكامنة في عملية تنزيله على أرض الواقع؛ ذلك أن من المعري تماماً استخدام هذه المقولة للدفاع عن سلطوية الدولة ومركزيتها البالغة في

"قامت الدولة بصورة عمودية بإضعاف المجتمع وإفقاذه استقلاله التنظيمي والاقتصادي، من خلال وضع يد الدولة على كافة الممتلكات المجتمعية ... ومنذ ذلك الحين والدولة والأمة في صدام دائم متنوع الصور والأشكال، يتمظهر في أنواع مختلفة من الصراعات"<sup>(10)</sup>. غير أن الباحث يجذر من خطورة الفوضى الفكرية والتنظيرية التي شاعت ولا تزال عند دراسة موضوع الصراع المذكور بين الدولة والأمة، بحيث كانت النتيجة "إضعاف الاثنين معاً وعدم معالجة الأزمة".

### العلاقة مع (الخارج): البحث عن التوازنات المشروعة:

إنه مما لاشك فيه أن إشكالية العلاقة مع الخارج تمثل مأزقاً كبيراً لحركة العمل المجتمعي المؤسسي في المجتمعات العربية والإسلامية. والواضح من خلال رصد الواقع أن معاناة مؤسسات تلك الحركة المجتمعية من هذا المأزق على صعيد الحركة العملية هي أكبر بمراحل من معاناتها الناتجة عن الاختلاف النظري حول المفاهيم، والذي استعرضنا بعض جوانبه في الصفحات السابقة. وحين نتمعن في طبيعة هذا المأزق؛ فإننا نجد أنه يعبر عن نفسه على عدة مستويات.

فهناك على سبيل المثال مظنة التبعية الكاملة للخارج وللآخر بالدلالة السائدة لمصطلح (العمالة). ونحن هنا بإزاء عملية ينتفي فيها في المحصلة النهائية أي دور إيجابي للعاملين في حقل المجتمع الأهلي؛ أفراداً كانوا أو جماعات. هذا فيما إذا انطبق على حركتهم ونشاطهم التوصيف السابق بالأدلة والقرائن والبراهين. وحيث إن ثبوت مثل ذلك الاتهام بذلك الشكل اليقيني على أفراد أو مؤسسات تتحرك في مجتمعات الأمة يكاد يكون أمراً نادر الحصول لأسباب موضوعية واضحة؛ فإننا نبقي بإزاء

منطقة جغرافية/حضارية تمثل العالم العربي والإسلامي. وهي منطقة لا نظن أن هناك من يعتقد بحاجة الدولة فيها إلى مزيد من السلطوية والمركزية<sup>(9)</sup>. وهنا تظهر حساسية وخطورة العلاقة بين العمل على مستوى التنظير المفاهيمي من جانب، وبين التطبيقات العملية التي قد تترتب على ذلك التنظير وتنتج عنه؛ ذلك أن ساحة الفعل الاجتماعي والثقافي والسياسي تزخر بالعديد من الأطراف ذات العلاقة العضوية بالمفهوم وتطبيقاته. وبما أن الأنظمة السياسية تمثل بالتأكيد أحد تلك الأطراف التي تتابع بدرجة أو بأخرى الطروحات النظرية؛ فإنه ليس غريباً أن تقوم بالتقاط بعض تلك الطروحات بشكل انتقائي، وبالتالي استخدام مضمونها بما يرسخ منطقها النظري، وقدرة العملية في رفض مشاركة مؤسسات العمل المجتمعي أو محاصرتها إلى أقصى الدرجات عند محاولتها للقيام ببعض الوظائف؛ وهي وظائف يتفق الجميع على أن تعوّل الدولة أدى إلى الاستئثار بها بشكل سلمي.

إن إحدى وظائف المثقف الإصلاحية في المجتمعات العربية والإسلامية تتمثل في زعزعة الأسس النظرية التي يقوم عليها النظام السلطوي المركزي، الذي لا يزال موجوداً في كثير من المواقع داخل تلك المجتمعات. من هنا يصبح واجباً على ذلك المثقف أن يكون شديد الانتباه والتحفز، وأن يبذل جهداً مضاعفاً أثناء قيامه بجهد التنظيري؛ لكي يضبط التوازنات الفكرية الواردة فيه؛ بحيث لا يسمح المثقف لذلك النظام السلطوي باستخدام عطائه في تقوية أركانه وتثبيت دعائمه.

لهذا ينهنا نصر محمد عارف إلى ضرورة توخي الحذر المنهجي عند التعامل مع القضايا التي تشغل الخطاب العربي المعاصر، ومنها (صراع الدولة/ الأمة)؛ إذ يؤكد الباحث وجود هذا الصراع بشكل أو بآخر منذ قيام دولة محمد علي باشا؛ حيث

على وجه الخصوص، والتي كان آخرها مشروع الشرق الأوسط الجديد<sup>(13)</sup>.

رغم هذا، وحرصاً على التركيز على آليات ومكنات التجديد الذاتي النابعة من حضارة الأمة وثقافتها الأصيلة؛ يظل مطلوباً على الدوام التنبيه إلى العناصر السلبية في ثقافتنا السائدة اليوم، وإلى كيفية استجابة تلك العناصر للتحديات التي يطرحها علينا العالم، ولطرق تفاعلها مع تلك التحديات. ونحن نعتقد أن أحد العناصر السلبية الحاضرة بقوة في تلك الثقافة؛ يتمثل في وجود عقلية الاستسهال، وهي عقلية يمكن أن ترى في مدخل الاتهام والتشهير وسيلة سريعة وفعالة لتسليط أشعة الحرمان على أي فرد أو جهة لا تتفق معها في الرأي؛ بحيث يمكن بسهولة استخدام مفهوم العلاقة بالخارج كنوع من الإرهاب الفكري ضد أي عمل مؤسسي مجتمعي، بغض النظر عن دقة الاتهام وصدقته.

في حين أن المطلوب هنا هو الانتقال إلى مربع آخر للتعامل مع المسألة بشكل يتصف بالموضوعية، ويتطلب مزيداً من الجهد الذهني والبحثي، ومن الحوار والمدارسة؛ بمعنى أن يتم الابتعاد عن التعميمات والأحكام الجاهزة فيما يتعلق بقضية العلاقة مع الخارج بالنسبة لمؤسسات المجتمع الأهلي، وتتم دراسة الظواهر والقضايا المطروحة في الساحة العملية في إطارها المحدد، وضمن منظومة وسطية تنطلق من إحسان الظن بالآخرين، دون أن تقع بالضرورة في أي صورة من صور السذاجة والقراءة السطحية.

فنحن نعلم على سبيل المثال أن قضية الأولويات هي من القضايا الأساسية، التي يمكن أن تكون مثار اختلاف بين العاملين في مؤسسات العمل الأهلي؛ بمعنى أن هناك اختلافاً في كثير من الأحيان على أولويات عمل تلك المؤسسات، أو أولويات الإصلاح. وفي حين أن أغلب أولئك العاملين

مستتبعات فكرية وسياسية وحقوقية متنوعة، تنبع من ثقافتنا التي يسهل فيها اللجوء إلى ذلك الاتهام ببساطة متناهية، وذلك بغرض استعماله سلاحاً في ساحة المداولة الفكرية والسياسية السائدة في مجتمعات الأمة.

وللاستدراك؛ فإننا لا ننفي هنا إطلاقاً احتمالات وجود تلك الظاهرة التي يمكن وجودها في أي مجتمع وأي حضارة<sup>(11)</sup>؛ إذ ليس بالإمكان تجاهل حقائق هذا العصر السياسية على المستوى الدولي على وجه الخصوص؛ حيث تعمل القوى الكبرى لتحقيق مصالحها الواسعة بطرق مختلفة. ولاشك أن الدعوات الخارجية الملحة أحياناً إلى الإصلاح في المجتمعات العربية والإسلامية بطريقة معينة، ووفق منهج محدد؛ تعبر عن استعجال تلك القوى على تحقيق مصالحها، أكثر من تعبيره عن غيرها الشديدة على مصالح الأمة. فالمشهد العالمي خاصة في السنوات القليلة الماضية يزخر بعشرات الأدلة والشواهد على الجهود المتنوعة التي تبذلها القوى الكبرى في هذا العالم شرقاً وغرباً لبناء تحالفات جديدة، وتشكيل مواقع نفوذ إقليمية وعالمية؛ بحثاً عن الأدوار والمصالح في نظام عالمي جديد لا يزال في طور البناء والتكوين.

وعلى سبيل المثال يمكن القول بأن "الخبرة الأمريكية خاصة في أمريكا اللاتينية؛ يمكن أن تغري ليس فقط بتصنيع قيادات؛ وإنما أيضاً بتصنيع جواهر، من خلال صرف أموال طائلة وتدخلات خفية للتأثير على المجتمعات المقصودة"<sup>(12)</sup>. بل إن هناك ما يشبه الإجماع داخل شرائح واسعة من المثقفين والنشطاء من كافة ألوان الطيف السياسي والثقافي في الأمة، على الشك بجميع المبادرات والمشاريع التي تطرحها القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة، والتي تتعلق بإصلاح المنطقة العربية

اقترحت ذلك الموضوع. وذلك ضمناً لوضع الأمور في نصابها، ولتحقيق التوازنات الثقافية التي توظف النشاط بحيث يصبّ آخر الأمر في خدمة عملية الإصلاح بشكل أصيل، ويكون جزءاً من الحل بدلاً من أن يصبح جزءاً من المشكلة.

وعلى مستوى آخر يعبر عن اختلاف الأولويات؛ نجد اختلافاً في الآراء حول ما إذا كانت الأولوية هي للإصلاح السياسي أم للإصلاح الاقتصادي. ففي حين نرى شرائح واسعة من الناشطين تؤكد على أهمية الأول؛ توجد في المشهد أيضاً شرائح أخرى تركز على أولوية الإصلاح الاقتصادي، وخاصة في أوساط النشطاء من الاقتصاديين ورجال الأعمال. وبعيداً عن التشكيك في نيات هؤلاء؛ إلا أن من المنطقي بالنسبة إليهم أن يشعروا بأولوية هذا المجال تبعاً لطبيعة عملهم. وبما أن امتدادات منظومة الاقتصاد العالمية باتت اليوم تصل إلى كل بلد؛ فقد أصبح عادياً أن يظهر وجهٌ من الارتباط بين نشاط أولئك الذين يدعون للإصلاح من العاملين في حقل الأعمال، وبين مراكز المال والأعمال الدولية. بل إن بعض المثقفين يرى بأن التأثير الإصلاحي الحقيقي هؤلاء جزئي وضئيل. "لماذا؟ لأن الليبرالية مرتبطة كثيراً بالخارج" كما يقول علي أولملي الذي يستخدم مصطلح الليبرالية في وصفها. "أغلبها وكلاء شركات أجنبية (وهي ليبرالية) تواجه أحياناً دولتها بسلاح المنظمات الدولية المالية، وتستعدي المؤسسات الدولية (منها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) لكي تضغط على دولتها من أجل إعادة الهيكلة، الخصخصة... أضف إلى ذلك أن الليبراليين الآن من رجال أعمال وبعض أساتذة الجامعات وخبراء، حين يدافعون عن الحرية يحصرونها بنسبة 90% في حرية المبادرة الاقتصادية، ويتغاضون عن الحريات الأخرى كمثّل حرية التعبير، والاختيار السياسي؛ أي إن هؤلاء ليس لديهم رصيد

يؤكدون بأنهم ينطلقون في تحديد أولوياتهم من رؤية واقعية لحاجات مجتمعاتهم، غير أنه لا يمكن إغفال حقيقة وجود الدور (الخارجي) في تحديد الأولويات؛ وهو دور لا يمكن الفصل عند التفكير في منطلقاته بين تحقيق مصلحة ذلك الآخر، وبين وجود رغبة صادقة في خدمة مصلحة المجتمعات العربية والإسلامية، ولكن مرةً أخرى من منظور الآخر الثقافي والحضاري.

لهذا نجد ذلك الصراع الشديد عندما يتعلق الأمر ببعض المواضيع الحساسة في مجتمعات الأمة. ففي حين تلتقي على سبيل المثال كثير من منظمات المجتمع الأهلي ومؤسساته على العمل في موضوع يتعلق بحقوق الإنسان بشكل عام. يمكن لنا بسهولة أن نلمح الخلاف إذا انحصر موضوع البحث فيما يسمى بـ **تمكين المرأة**. وبدلاً من اللجوء فوراً إلى الاتهام والتشهير في مثل هذه الحالات؛ يمكن اللجوء إلى آليات منهجية معينة في الحوار وفي وضع **الأجندات** للاتفاق على أولوية القضية المطروحة. لكن هذا لا يمكن أن يحدث دون تحقيق شروط أخرى يجب توافرها لدى الأفراد والمؤسسات ذات العلاقة؛ إذ لا بد مثلاً من اعتراف النشطاء من التوجه الإسلامي بوجود مشكلة تتعلق بالمرأة في الأمة، وبضرورة دراسة أبعادها بوضوح وشفافية وشمول، ولا بد من اعتراف النشطاء الآخرين بأن مشكلة المرأة هي أيضاً جانبٌ من إشكالية أكبر متعددة الجوانب ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، وأن التعامل مع ما يسمى بـ **مشكلة المرأة** لن يأتي على الوجه الأصوب أبداً ما لم توضع قضيتها في سياق القضية المجتمعية بشمول جوانبها وعناصرها المتعددة. ثم إنه لا بد من إدراك الجانبين سوياً بأن التنسيق مع أي جهة خارجية للتعامل مع نشاط يتعلق بتمكين المرأة سيأتي في إطار التوافق السابق أولاً، ثم بخلفية تستحضر السياق التاريخي والحضاري للجهة الخارجية التي

نضالي من أجل مجتمع الحريات، ونظرهم اقتصادية ضيقة" (14).

أما أحد المداخل الأساسية لمأزق العلاقة مع الخارج؛ فإنه يتمثل في قضية التمويل التي تظهر حساسيتها أكثر في غياب ثقافة التمويل المجتمعي الذاتي لنشاطات مؤسسات المجتمع الأهلي. ومن الواضح أن أحد أسباب ذلك الغياب يكمن في ممارسات الدولة، سواء كان ذلك من ناحية التخويف أو من ناحية عدم توفير الأطر القانونية التي تنظم مثل ذلك التمويل في قنوات واضحة ومشروعة. وإذ يؤكد نادر فرجاني على دور أنظمة الحكم في إضعاف منظمات المجتمع الأهلي؛ فإنه يوضح بأن "النتيجة الآن أن أصبحت جميع المنظمات غير الحكومية تقريباً ضعيفةً وفقيرة. ونتيجة لذلك فهي عرضةٌ للتأثر بالمانحين تحت صيغة تمويل المشروعات"، لكن الباحث يلاحظ أيضاً أن هذا العامل يساعد "على خلق نوع من الاعتمادية على تمويل المانحين، مما يضعف التقاليد التطوعية ويقوض أسس الاستمرارية" (15).

وبما أن ضعف مؤسسات المجتمع الأهلي يعني بالضرورة افتقاد قدرتها على تحقيق أهدافها؛ فإن مسألة التمويل تصبح مفرق طريق لا بد من البحث فيه على أكثر من مستوى. وهنا لا تفوتنا الإشارة إلى أنه من الخطأ بمكان حصر المسئولية في أنظمة الحكم، وإلقاء كامل اللوم عليها فيما يتعلق بغياب أو ضعف ثقافة تمويل عمل مؤسسات المجتمع الأهلي؛ ذلك أنه من السائد في ثقافتنا العامة وخاصة الدينية منها؛ أن أفراد المجتمع يخصصون الجزء الأكبر من التبرعات وأنواع الإحسان والصدقة - إن لم يكن كلها - في مصارف وأوجه العمل الخيري التقليدية؛ مثل إقامة المساجد وإطعام الفقراء. ونحن إذ ندرك الأهمية القصوى لمثل هذه الخدمات على أكثر من مستوى، خاصةً إذا تمت في إطار من التفكير الإبداعي

الشمولي، غير أننا نود فقط الإشارة هنا إلى أن عقلية العمل الخيري في وجهها التمويلي في الثقافة الراهنة تملئ على أصحابها الرغبة في رؤية أثر سريع ومباشر لعطائهم وبذلهم؛ وهذا مما يمكن حصوله عند بناء مسجد أو إطعام فقير. لكنه لا يكون ممكن الحصول بنفس الدرجة من السرعة والمباشرة؛ حيث يكون الإنفاق لدعم مؤسسة مجتمع أهلي تعمل على تنقيف الناس بحقوقهم على سبيل المثال.

من هنا يصبح من مداخل حل أزمة التمويل لمؤسسات المجتمع الأهلي المنبثقة من الهوية الذاتية للأمة؛ إعادة صياغة ثقافة العمل الخيري في المجتمعات العربية والإسلامية، وتوسيع آفاقها ودواثرها وامتداداتها الزمانية والنوعية. وعلى هذا الطريق تأتي على سبيل المثال دعوة علي خليفة الكواري منسق مشروع منتدى التنمية للإصلاح في الخليج لتكوين وقفية خاصة لتعزيز العمل الأهلي الإقليمي (16)؛ وهو ما قد يمكن اعتباره مثلاً على الخيارات المحلية الممكنة للخروج من أي أزمات تترتب على التمويل الخارجي في المجتمعات العربية والإسلامية.

ومع اعتقادنا بعدم إمكانية قطع جميع أنواع التعاون والعلاقة مع الأطراف الخارجية من قبل مؤسسات المجتمع الأهلي، غير أنه من المؤكد أن معظم جوانب تلك العلاقة تبقى في العرف العام أمراً مشبوهاً بغض النظر عن دقة التقويم والحكم في الحالات ذات العلاقة. ورغم وجود ملاحظات عديدة على سلبات الثقافة السائدة في هذا المجال من حيث منطلقاتها ومآلاتها، غير أنه من المعروف أن ممارسات الآخر أو الخارج المعلنة والخفية تجاه الأمة كانت في جزء كبير منها سبباً لتشكيل تلك الثقافة. لهذا يؤكد سعد الدين إبراهيم الذي مرّ بتجارب متنوعة تتعلق بالعمل في ميدان مؤسسات المجتمع المدني؛ بأن التدخل الأجنبي قد يصبح قبلة الموت

منهجية الاتهام والهجوم والتشكيك، واستبدالها بمنهجية الاستقصاء والحوار والمناصحة، وأخيراً استفراغ الوسع نظرياً وحركياً عند اختيار المؤسسات والمنظمات الخارجية التي يتم التعاون معها من قبل مؤسسات المجتمع الأهلي في الأمة، وعند اختيار مواضيع ومجالات التعاون والتنسيق؛ ذلك أن شيئاً من الجهد المنهجي الإضافي في هذا الباب يمكن أن يوفر كثيراً من الطاقات المهدورة، ويوظف الوقت والطاقة الفكرية والجسدية لتفعيل حراكٍ متنوعٍ يساهم بمجديةٍ وفعاليةٍ في عملية الإصلاح.

#### خاتمة

في معرض حديثه عن المجتمع المدني العربي؛ ينقل صلاح الدين الجورشي تعريفاً للمجتمع المدني يقول إن كثيراً من علماء الاجتماع العرب يتبنونه، وينظر التعريف إلى هذا المجتمع على أنه عبارة عن "مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح، والإدارة السلمية للتنوع والخلاف. وتشمل تنظيمات المجتمع المدني كلاً من الجمعيات والروابط والنقابات والأحزاب والأندية والتعاونيات؛ أي كل ما هو غير حكومي وكل ما هو غير إرثي أو عائلي"<sup>(20)</sup>. ويرى الجورشي أن هذا التعريف "يبدو واضحاً ومحايلاً وعلمياً" من باب كونه "يجمع بين شروط الحق في التنظيم والاستقلالية والديمقراطية، ويقيم علاقةً وثيقةً بين الشكل والمضمون، كما يحافظ على قدر من الحيادية عندما يفصل المصطلح عن المواقف الأيديولوجية التي أربكت المفهوم، وأضافت له مواقف مذهبية وأيديولوجية من خارجه، فلم يورد مثلاً العلمانية (بمعنى فصل الدين عن الدولة) كشرط حتمي لوجود المجتمع المدني، ولم يقرن المصطلح بمفهوم جاهز وشمولي للحدثاة

لكثير من العاملين في هذا المجال. بمختلف شرائحهم<sup>(17)</sup>.

ويمكن رؤية الأثر الحساس لقضية التمويل عند رصد واقع مؤسسات المجتمع الأهلي في الأمة؛ حيث تعود هذه المسألة مراراً وتكراراً لتكون من أكبر أسباب النزاعات والانشقاقات في صفوف تلك المؤسسات. فقد كان التمويل على سبيل المثال أحد أقوى أسباب انقسام "لجان إحياء المجتمع المدني في سورية" في النصف الأول من عام 2005م، وهي إحدى أكبر مؤسسات العمل المجتمعي في ذلك البلد<sup>(18)</sup>. كما أن استخدام شبهة التمويل يُعتبر أحد أمضى الأسلحة المعنوية والمادية في يد الأنظمة؛ محاصرة وتخفيف منابع أي حراك جماهيري خارج عن الأطر الرسمية أيًا كان نوع وتوجه وطبيعة ذلك الحراك.

رغم هذا يمكن التأكيد بأن الدعوة إلى قطع التواصل لا تشكل حلاً لهذه الأزمة بالنسبة لمؤسسات المجتمع الأهلي التي تنطلق في حركتها من إحساس عالٍ بالمسؤولية، ومن رؤية متوازنة لدورها في المجتمعات العربية والإسلامية؛ إذ لا يوجد ما يدعو للاعتقاد بأن مقاطعة بعض النشاطات والفعاليات والمؤسسات العالمية المهمة بشئون المجتمع الأهلي ودوره في المجتمعات البشرية، أو تلك المهمة بإقامة جسور للتعاون والتعارف مع المجتمعات العربية والإسلامية ستعود بنفعٍ من أي نوع على هذه المؤسسات، وعلى المجتمعات التي تحاول أن تخدمها<sup>(19)</sup>، سيما وأن العلاقة مع الخارج لا تنحصر بالضرورة في قضية التمويل؛ وإنما تمتد إلى الاستفادة من خبراته وتجاربه الوفيرة في هذا المجال.

لهذا يجب أن تتسع الخيارات المطروحة للتعامل مع قضية العلاقة مع الخارج؛ لتشمل أولاً تشجيع مصادر التمويل الذاتي الداخلي على الصعيدين الفكري والعملي، وثانياً الابتعاد عن

والتحديث، كما أن التعريف لم يُقصد الأحزاب والنقابات والجماعات الدينية".

وبغض النظر عن أي نقاشٍ ممكنٍ حول شمول التعريف أو اقتضاره مثلاً على الجانب الإجرائي؛ إلا أننا أردنا من إيراد هذا النقل المطوّل استخدامه كمدخلٍ للخلاصة التي تصل إليها هذه الدراسة القصيرة. فالمرحلة التي تمر بها مجتمعات الأمة مرحلة انتقالية بجميع المقاييس. وسواء رضي البعض أو رفضوا فإن من طبيعة المراحل الانتقالية أن تتميز بالتجربة، وبالتناوب بين الخطأ والصواب. لكن مفرق الطريق يكمن في توظيف جهد مثقفي الأمة بحيث يكون التجريب مبنياً على حدٍ أدنى من أسس المنهجية النظرية، لا أن يكون عفويًا وفوضويًا. وأن تأتي عمليات التناوب بين الخطأ والصواب مرتكزةً على دعائم البحث والتمحيص والنقد والمراجعة، لا أن تكون عشوائيةً ترتبط بالحظ ومنطق الاحتمالات الحسائية البحتة.

وإذا كان لمثقفي الأمة أن يساهموا في أن تخرج هذه الأمة في يومٍ من الأيام من هذه المرحلة الانتقالية التي طالت وستطول بشكلٍ مرهقٍ على الصعيد الحضاري؛ فإن عليهم أن ينطلقوا في حركتهم من توازنات حساسة، لا بد من إدراكها وتحديددها بجهد ذاتي في كل مجال من المجالات ذات العلاقة. غير أننا نريد هنا التأكيد على نقطة توازن حساسةٍ واحدةٍ على الأقل. تتمثل هذه النقطة في ضرورة امتلاك المثقف والحركي كلاهما للأهمية الاستثنائية للعلاقة التفاعلية المطردة والدائمة بين النظرية وبين الواقع، بكل مقتضيات ومستلزمات وتبعات تلك العلاقة، التي تتطلب أقداراً مقدرةً من التجرد والمرونة والاستيعاب على المستويات النفسية والذهنية والشخصية. ورغم أن الحديث عن هذه المقولة شائعٌ بشكلٍ أو بآخر في الساحة الثقافية؛ إلا أن الشواهد تظهر أنها لا تزال شعاراً من تلك

الشعارات المرفوعة في تلك الساحة، وهي شعاراتٌ قد تكون للمفارقة أكثر وأكبر من الشعارات التي تملأ فضاءنا السياسي العربي والإسلامي.

وقد يكون الجهد المطلوب لترجمة ذلك الشعار إلى واقع فيما يتعلق بمسألة الإصلاح بالذات أكبر منه في أي مجالٍ آخر؛ وذلك بسبب تعلق تلك المسألة بمحاضر ومستقبل الأمة من جانب، وعمدى حساسية المسائل والمواضيع والقضايا الداخلة في إطارها من جانبٍ آخر. من هنا يظهر حجم المسؤولية الضخم الملقى خصوصاً على عاتق المثقفين والباحثين، الذين يدركون استحالة السير في عملية الإصلاح فضلاً عن إنجاز الإصلاح، بعيداً عن استصحاب القيم والمنطلقات والمقاصد الأصيلة لثقافة الأمة وهويتها التاريخية؛ لأن هؤلاء مطالبون بجهدٍ مضاعفٍ يهدف لاستيعاب جميع الطاقات والقوى والإمكانات الموجودة في المجتمعات العربية والإسلامية، بعيداً عن ممارسة عمليات الفرز والإقصاء بشكلٍ مباشر أو غير مباشر، مقصود أو غير مقصود.

وهذا يقتضي بالتالي أن يأتي التنظير والتأصيل لبعض المفاهيم الحساسة مثل مفهوم العمل الأهلي، في إطارٍ من الإدراك المتجدد لتلك العلاقة التي تحدّثنا عنها بين النظرية والواقع، وفي سياقٍ يدرك أهمية التدرج في الصياغة وفي الترتيل. لأن غياب أي من هذين العنصرين سيؤدي في أقل الأحوال إلى تضيق دوائر المشاركة الفعلية من قبل القادرين عليها، ويمكن أن يؤدي في أسوأ الأحوال إلى التضارب الذي تضيع معه في نهاية الأمر جميع الجهود.

لهذا، قد يكون ممكناً القول بضرورة إعادة النظر مرات ومرات في أي تنظيرٍ يجمع التنسيق العملي والحركة الفعلية لما فيه خير الأمة بين مكوناتها الاجتماعية والثقافية والسياسية، سواء كانت المراجعة على مستوى المضمون، أو على مستوى الصياغة. إن

ويعي الآخرون حدود هذا الدور، ثم يبقى الأهم - ثالثاً- أن ندرك نحن ما ينبغي علينا عمله<sup>(21)</sup>.

وأخيراً، قد يكون من الواجب التذكير بحجم التحدي المطلوب لصياغة منظومة متكاملة تؤطر نظرياً وعملياً رؤية الأمة لـ الآخر وقيمتها ودورها، وعناصر ومحددات العلاقة معه على جميع المستويات؛ لأننا نؤمن بأن محاولة حل مشكلة علاقة مؤسسات المجتمع الأهلي مع الخارج ومع الآخر ستكون محكومةً بالفشل من البداية، إذا تمت في معزلٍ عن مثل تلك المنظومة.

بل إن من الواضح أن كثيراً من القضايا ذات العلاقة بقضية الإصلاح ستظل معلقةً، إلى أن يحصل هناك توافق ثقافي معين على رؤية الأمة حضارياً لتلك القضايا. إذ لن نتضح مثلاً حقيقة أولوية بعض القضايا في سلم أولويات عمل مؤسسات المجتمع الأهلي (مثل قضية تمكين المرأة، أو الإصلاح الاقتصادي) ما لم يتشكل تدريجياً ذلك التوافق ولو في خطوطه العامة على تلك القضايا داخل منظومة الرؤية الحضارية المتكاملة للأمة.

لكننا تجنباً لشبهة التناقض المنهجي داخل هذا البحث؛ نوضح بأننا لا نقصد ضرورة وقوف النشاط العملي في انتظار الانتهاء من صياغة ملامح تلك المنظومة؛ وإنما الهدف هنا يتمثل في مجرد الإشارة إلى أن العمل النظري الجزئي في أي مجالٍ من المجالات؛ يجب أن يوضع دائماً في إطارٍ أكبر وأعمّ وأشمل؛ لأن الغرق في مجال معين بشكلٍ منقطع عن الصورة الكاملة هو أقصر طريقٍ للخطأ في التصور وفي الحسابات والأحكام على صعيد الرؤية الشمولية.

هذا لا يعني أن التنظير يجب أن يكون محكوماً ابتداءً بهدف عملي يحاصر طلاقته وحيويته على الإطلاق؛ وإنما المقصود هنا استفراغ الوسع لتجنب بناء تلك الجدران النظرية الصلبة النهائية، التي تضع العاملين أحياناً أمام خيار التوقف عن النشاط بانتظار إنجاز صياغة المفهوم، أو خيار الاستمرار فيه وفق مسارٍ معين بحكم الفعالة العملية بضرورته وفائدته، مع شعورٍ بأن أولئك الذين ينادون بأصالة المفاهيم لن يتجاوزوا موقعهم النظري في يومٍ من الأيام.

أما فيما يتعلق بمسألة العلاقة مع الخارج ومع الآخر؛ فإننا نعتقد أنه لا يمكن حالياً ومستقبلاً العمل على تحقيق الفصل الكامل بين المؤسسات العاملة في المجتمع الأهلي داخل الأمة، وبين القوى الخارجية، لا على مستوى الدول ولا على مستوى المنظمات والجمعيات والمؤسسات، ولا على مستوى الأفراد؛ ذلك أن محاولة تحقيق مثل ذلك الهدف مستحيلةً عملياً في زمنٍ تداخلت فيه شؤون المجتمعات، وتقاطعت فيه مصالحها.

بل إننا نرى أن مثل تلك المحاولة تتناقض مع منطلقات معرفية إسلامية أساسية، تتعلق من جهة بتأكيد قيمة التعارف كغايةٍ من غايات الوجود البشري على هذه الأرض، وتعلق من جهة أخرى بتحقيق مسؤولية الشهادة ومتطلباتها، وتعلق من جهة ثالثة بترسيخ روح الرحمة للعالمين ومقتضياتها، وهي جميعاً منطلقات تتطلب أول ما تتطلب إنشاء ما يمكن من قنوات الانفتاح والتواصل والحوار والتنسيق والتعاون مع الآخر.

وقد تكون هناك أصلاً درجةً من الإجماع يجب أخذها بعين الاعتبار بحكم الواقع والمنطق أن الهروب الكامل من الدور الخارجي فيما يتعلق بعمليات الإصلاح غير ممكن بحكم الواقع والمنطق العملي والنظري، "ولكن المهم بعد ذلك ثانياً أن نعي

الهوامش

Etat-providentiel التي تنظم كل شيء وتجيّب عن كل شيء).

- (10) نصر محمد عارف وكمال عبد اللطيف، إشكاليات الخطاب العربي المعاصر، دار الفكر، سلسلة (حوارات لقرن جديد)، الطبعة الأولى، مارس/آذار، 2001، ص 95-96.
- (11) لا يمكن على سبيل المثال إيجاد تبرير منطقي بأي حال لقيام تلك المجموعة من المثقفين والنشطاء العرب تحت مسمى "الليبراليين العرب الجدد" بإصدار بيان يدعو فيه المجتمع الدولي لإنشاء محاكم دولية لحاكمة من سؤوهم بفقهاء الإرهاب، ومنهم الدكتور يوسف القرضاوي وراشد الغنوشي. انظر للتفاصيل: تأثر دوري، ناشطون سوريون وعرب يدعوون لإنشاء محكمة تفتيش دولية، نشرة (كلنا شركاء في سورية) بتاريخ 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2004م. وربما يكون هذا مادعى الغنوشي لكتابة مقال (الحركة وضوابطها في الإسلام)، موقع الجزيرة نت بتاريخ 26 سبتمبر 2005م. حيث يتحدث الكاتب عن يسمون أنفسهم بـ (الليبراليين العرب) وعن هدفهم المتمثل في (علمنة الإسلام) خدمة للغرب. والجدير بالذكر هنا أننا لسنا في مقام تبرئة هؤلاء من تلك التهمة أو تأكيدها عليهم وإنما المهدف هو الإشارة إلى وجود هذه الظاهرة داخل الحراك الثقافي للأمة.
- (12) أسامة الغزالي حرب، الدور الخارجي وإصلاح الشرق الأوسط، مجلة (السياسة الدولية)، العدد (160)، أبريل 2005، ص 6-7.
- (13) انظر على سبيل المثال ملف (شرق أوسط جديد)، مجلة المحيط الثقافي، العدد (60)، أكتوبر 2006. وكذلك انظر: محمد السيد سليم، تدويل عمليات الإصلاح في الشرق الأوسط: وجهة نظر عربية، مجلة (الديمقراطية)، العدد (24)، أكتوبر 2006م، ص 13-26.
- (14) علي أومليل، العالم العربي وتحديات الإصلاح، حوار قام به محمد نور الدين وعفيف عثمان، مجلة (شعوب الأوسط)، العدد (118)، ربيع 2005م، ص 151-163.
- (15) نادر فرجاني، مرجع سابق، ص 19.
- (16) علي خليفة الكواري، متطلبات تحقيق أجندة إصلاح جذري من الداخل في دول مجلس التعاون، ورقة قُدمت في الأصل إلى اللقاء السنوي الخامس والعشرين لمنتدى التنمية تحت عنوان (إصلاح جذري: رؤية من الداخل)، البحرين، 14-16 يناير 2004م، ونشرت في مجلة (المستقبل العربي) العدد (321)، نوفمبر 2005، ص 53-63.

- (1) انظر على سبيل المثال كتاب (المجتمع المدني وأبعاده الفكرية) لسيف الدين عبد الفتاح إسماعيل والحبيب الجناحي، من سلسلة (حوارات لقرن جديد)، دار الفكر، ط 1، 2003م. حيث يحتوي الكتاب ما يمكن اعتباره دراسةً وافية عن اختلاف وجهتي النظر حول (المجتمع الأهلي) و(المجتمع المدني). وفي إطار موازٍ يمكن النظر في كتاب (المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية) لعبد الغفار شكر ومحمد مرو من نفس السلسلة السابق ذكرها. دار الفكر، ط 1، 2003م.
- (2) الحبيب الجناحي وسيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، المجتمع المدني وأبعاده الفكرية، مرجع سابق، ص 242-243.
- (3) انظر على سبيل المثال أيضًا: فهاد حشيشو، دور المنظمات الأهلية في تطوير مجتمعاتنا العربية، مجلة حوار العرب، العدد (8)، يوليو/تموز 2005م، ص 8-14.
- (4) نادر فرجاني، الحكم الصالح: رفعة العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية، مجلة (المستقبل العربي)، العدد (256)، يونيو 2000م، ص 4-21.
- (5) انظر الرابط التالي في موقع المنظمة على الشبكة العالمية: <http://www.shabakaegypt.org/BasicRules.pdf>
- (6) وحيه كوثراني، المجتمع المدني والمجتمع الأهلي في حضارتين: الغربية والإسلامية، مجلة (التسامح)، العدد (8)، السنة الثانية، خريف 1425هـ/2004م، ص 17-37.
- (7) المرجع السابق، ص 22-23.
- (8) عبد الرحمن السالمي، المجتمع المدني، المفاهيم، المؤسسات، المجالات، مجلة (التسامح)، العدد (8)، السنة الثانية، خريف 1425هـ/2004م، ص 7-9.
- (9) جلالي عبد الرازق وبلعادي إبراهيم، الحركة الجموعية في الجزائر بين هيمنة الدولة والاستقطاب الحزبي، مجلة (المستقبل العربي)، العدد (314)، نيسان/أبريل 2005م، ص 135-146. [يضرب المؤلفان في هذا البحث مثالاً على وضع الجزائر؛ حيث نجد كيف أن هيمنة الدولة لمدة أربعين سنة - أي منذ الاستقلال - على كل القطاعات والسيطرة عليها سيطرة تامة... أنتجت تماثلاً بينها وبين المجتمع، وخاصةً أنها لم تستطع أن تلي حاجاته المتزايدة من عمل وسكن وصحة وترفيه... الخ، على الرغم من أنها نصبت نفسها وصيةً عليه محتويةً كل حياته باسم الدولة السماوية

- (17) سعد الدين إبراهيم، سراب الصحراء أم ربيع الديمقراطية، مجلة (قضايا عالمية)، العدد (3)، السنة الثانية، سبتمبر/ أكتوبر 2005م. 75-86.
- (18) بهية مارديني، تقرير حول (انقسام لجان المجتمع المدني السوري)، موقع (إيلاف) على الشبكة، 12 مارس/آذار 2005م.
- (19) انظر على سبيل المثال ما يتعلق بنشاط الشبكة الأورو-متوسطة لحقوق الإنسان والمنتدى النقابي الأورو/متوسطي للتنمية والتعاون في دراسة لعبد الله ساعف (نحو انفتاح جامعة الدول العربية على المجتمع المدني العربي)، مجلة (المستقبل العربي)، العدد 301، مارس/آذار 2004، 116-128.
- (20) صلاح الدين الجورشي، المجتمع المدني العربي: الضرورات والتحديات، مجلة (التسامح)، العدد(8)، السنة الثانية، حريف 1425هـ/2004م. 98-106.
- (21) أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق.